No. 39506

Belgium (on behalf of Belgium and Luxembourg in the name of tbe Belgo-Luxembourg Economic Union) and Algeria

Agreement between the Belgo-Luxembourg Economic Union and the People's Democratic Republic of Algeria on the reciprocal promotion and protection of investments. Algiers, 24 April 1991

Entry into force: *17 October 2002 by the exchange of instruments of ratification, in accordance with article 13*

Authentic texts: *Arabic, Dutch and French*

Registration witb the Secretariat of the United Nations: *Belgium, 12 August 2003*

Belgique (agissant pour la Belgique et le Luxembourg, au nom de l'Union économique belgo-luxembourgeoise) et Algérie

Accord entre l'Union économique belgo-lnxembourgeoise et la République algérienne démocratique et populaire concernant l'encouragement et la protection réciproques des investissements. Alger, 24 avril 1991

Entrée en vigueur : *17 octobre 2002 par échange des instruments de ratification, conformément à l'article 13*

Textes authentiqnes : *arabe, néerlandais et français*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Belgique, 12 août 2003*

2- تبقى الاستثمارات المنجزة قبل تاريخ انتهاء العمل بهذا الاتفاق خاضعة لأحكامه طيلة عشر سنوات ابتداء من هذا التاريخ.

اثباتا لذلك ، قام الممثلان الممضيان أسفله المرخص لهما قانونا من قبل حكوماتيهما على التوالي بالتوقيع على هذا الاتفاق.

حرر بالجزائر في .....

في نسختين أصليتين ، لكل من اللغات الفرنسية والنيرلندية والعربية ، والنصوص الثلاثة معتمدة.

عن الاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللكسمبورغي

روبير أوربان

وزير التجارة الخارجية

عن حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

اسماعيل قومزيان

الوزير المنتدب لتنظيم التجارة

4- يتحمل كل طرف متعاقد المصاريف المترتبة عن تعيين حكمه . ما لم تقرر المحكمة خلاف ذلك ، فان المصاريف الخاصة بتعيين الحكم الثالث ومصاريف تشغيل هذه المحكمة تتحملها الاطراف المتعاقدة بالتساوي.

المادة الثانية عشرة :

الاستثمارات السابقة .

يطبق هذا الاتفاق أيضا على الاستثمارات المنجزة قبل دخوله حيز التنفيذ، من طرف مستثمر أحد الاطراف المتعاقدة على اقليم الطرف المتعاقد الاخر على أن تكون هذه الاستثمارات مطابقة لقوانين وتنظيمات هذا الاخير والسارية المفعول بتاريخ امضاء هذا الاتفاق.

المادة الثالثة عشرة :

نفاذ ومدة صلاحية الاتفاق.

1- يسري هذا الاتفاق بعد شهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه، ويبقى ساري المفعول لمدة عشر سنوات، الا اذا أبدى أحد الطرفين المتعاقدين نيته في انهائه خلال مدة لاتقل عن ستة أشهر قبل انتهاء فترة نفاذه ، ويجدد ضمنيا لمدة جديدة من عشر سنوات .

ويحتفظ كل طرف متعاقد بحقه في انهاء العمل به شريطة أن يقدم اشعارا في مدة لا تقل عن ستة أشهر قبل انتهاء تاريخ فترة صلاحيته .

المـــادة الحاديـة عشر:

الاختلافات في التفسير أو التطبيق
بين الأطراف المتعاقدة.

1ـ كل خلاف يتعلق بتفسير أو تطبيق هذا الاتفاق يجب تسويته اذا أمكن بالـطـــــرق الدبلوماسيـــــة.

2ـ في حالة عدم التوصل الى تسوية الخلاف بالطرق الدبلوماسية في مدة ستة أشهـــــــر ابتداءا من تاريخ طرحه ، يحال ، بناءا على طل أحد الأطراف المتعاقدة ، على اجراء تحكيمي يوضع خصيصا لكل حالة بالطريقة الاتّية :

ـ يعين كل طرف متعاقد حكما في مدة شهرين ابتداء من تاريخ اعلام الطرف الاخّر عن نيته لاحالة الخلاف على التحكيم.
يقوم الحكمان المعينان خلال الشهرين المواليين لتعيينهما باتفاق مشترك بتعيين مواطـن من دولة ثالثة ليكون رئيسا لمحكمة التحكيم .
يقوم أحد الأطراف المتعاقدة في حالة ما اذا لم تحترم هذه الآجال بدعوة الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة لتعيين الحكم أو الحكام الذين لم يتم تعيينهم .

ـ اذا كان الأمين العام من رعايا أحد الاطراف المتعاقدة أو اذا تعذر عليه ممارسة هذه المهمة لسبب آخر، يطلب من الامين العام المساعد الأكثر أقدمية القيـــام بهذا التعيين.

3ـ تحدد المحكمة المشكلة كذلك ، قواعد الاجراءات الخاصة بها وتتخذ قراراتها بأغلبيـة الأصوات ، وتكون نهائية وملزمة للاطراف المتعاقدة . ويمكن لكل طرف متعاقد استدعاء هيئة التحكيم لتأكيد تأويل قراراتها عند الاقتضاء.

المعروضة للتوقيع بواشنطن بتاريخ 18 مارس 1965 ، عندما تصبح كل دولة تنتمي لهذا الاتفاق عضوا في هذه الاتفاقية . وما لم يتوفر هذا الشرط الاخير ، فانه يحق لكل طرف من الاطراف المتعاقدة رفع النزاع للتحكيم طبقا لنظام الميكانزم الاضافي للمركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات .

ولهذا الغرض ، يعطي كل طرف متعاقد الموافقة المسبقة والقطعية على أن يحال كل خلاف لهذا التحكيم . وتتضمن هذه الموافقة التخلي عن شرط استنفاذ اللجوء الى الطعن الاداري والقضائي الداخليين .

3 - لا يمكن للاطراف المتعاقدة التي تكون طرفا في الخلاف أن تعترض على أية مرحلة من مراحل اجراءات التحكيم أو تنفيذ حكم تحكيمي لسبب أن المستثمر الطرف الخصم في الخلاف قد تسلم تعويضا يغطي كليا أو جزئيا خسائره الناجمة عن تنفيذ عقد التأمين أو ضمان المشار اليه في المادة 6 من هذا الاتفاق .

4 - تقرر محكمة التحكيم على أساس القانون الوطني للطرف المتعاقد الذي يكون طرفا في النزاع والذي يوجد على إقليمه الاستثمار ، بما في ذلك القواعد المتعلقة بتنازع القوانين ، وأحكام هذا الاتفاق ، وشروط الاتفاق الخاص الذي يمكن أن يوضع بخصوص الاستثمار، وكذا مبادئ القانون الدولي .

5 - تعتبر الأحكام التحكيمية نهائية وملزمة للاطراف المتنازعة ويلتزم كل طرف متعاقد بالعمل على تنفيذ الأحكام طبقا لتشريعاته الوطنية

المادة العاشرة :

الدولة الأكثر رعاية .

تستفيد مستثمرو كل الأطراف المتعاقدة بالنسبة لكل المسائل المتعلقة بمعاملة الاستثمارات لقائمة على اقليم الطرف الآخر بمعاملة الدولة الأكثر رعاية .

لاحد الاطراف المتعاقدة أو لاتفاقيات دولية قائمة أو تنضم اليها الاطراف في المستقبل يمكن لمستثمري الطرف المتعاقد الاخر التمسك بالاحكام التي تناسبه أكثر.

المـــادة الثامنـة:

اتفـاقـات خاصـــة.

1ـ تخضع الاستثمارات التي كانت موضوع اتفاق خاص بين أحد الاطراف المتعاقدة ومستثمري الطرف المتعاقد الاخر لاحكام هذا الاتفاق وأحكام الاتفاق الخاص.

2ـ يضمن كل طرف من الاطراف المتعاقدة في كل وقت احترام الالتزامات التي تبناهـــا تجاه مستثمري الطرف المتعاقد الاخر

المـــادة التاسعـــة:

تسويـــة الخلافات المتعلقة بالاستثمارات.

1ـ كل خلاف يتعلق بالاستثمارات بين طرف متعاقد ومستثمر الطرف المتعاقد الاخر يكـون موضوع اشعار كتابي من طرف الجهة التي تقوم بالمبادرة الاولى.
يسوى هذا الخلاف، في حدود الامكان، بالتراضي بين الاطراف المتنازعـة.

2ـ في حالة عدم التوصل الى تسوية بالتراضي مباشرة بين الاطراف المتنازعة أو بتفاهـم بالطرق الدبلوماسية خلال ستة أشهر من تاريخ الاشعار، يعرض هذا الخلاف بناءا علـــى طلب من أحد الطرفين المعنـيين بذلك الخلاف لتحكيم المركز الدولي لتسوية النزاعـات المتعلقة بالاستثمارات (م.د.ت.ن.أ) المنشأ بمقتضى الاتفاقية الخاصة بتسويـــــــة النزاعات المتعلقـة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الاخرى."

3- تتم التحويلات المشار اليها في الفقرتين 1 و2 بمعدل الصرف المعمول به في تاريخ اجراء هذه التحويلات ووفقا لقانون الصرف المعمول به في البلد الذي تم فيه الاستثمار.

4- يقوم كل طرف من الاطراف المتعاقدة بتسليم الرخص الضرورية دون تأخير لضمان تنفيذ التحويلات ، وبدون أعباء أخرى من غير الرسوم والتكاليف المعهودة
تكون الضمانات المنصوص عليها في هذه المادة مساوية على الاقل لتلك التي تمنح في الحالات المماثلة لمستثمري الدولة الاكثر رعاية .

المادة السادسة :

الحلول محل الاخرين.

1- اذا كان أحد الاطراف المتعاقدة أو هيئة عمومية تابعة له يدفع تعويضات لمستثمريه طبقا لضمان ممنوح لاستثمار فان الطرف المتعاقد الاخر يعترف بأن حقوق المستثمرين المعوضين تم تحويلها للطرف المتعاقد أو للهيئة العمومية المعنية بصفتها مؤمنا. ونفس الشيء بالنسبة للمستثمرين ، وفي حدود الحقوق التي تم تحويلها ، يستطيع المؤمن عن طريق الحلول ممارسة وطلب حقوق هؤلاء المستثمرين ومطالبهم المتعلقة بذلك.
يمتد حلول الحقوق كذلك الى حقوق التحويل والتحكيم المشار اليهما في المادتين 5 و9 ويمكن ممارسة هذه الحقوق والدعاوى من طرف المؤمن في حدود نسبة الخطر المغطى بعقد الضمان ، ومن طرف المستثمر المستفيد من الضمان في حدود نسبة الخطر غير المغطى بالعقد .

2 - فيما يخص الحقوق المحولة يستطيع الطرف المتعاقد الاخر التمسك تجاه المؤمن الذي حل محل المستثمرين الذين تم تعويضهم ، بالالتزامات القانونية والتعاقدية التي تقع على عاتق هؤلاء المستثمرين .

المادة السابعة :

القواعد القابلة للتطبيق

عندما تخضع مسألة تتعلق بالاستثمارات في نفس الوقت لاحكام هذا الاتفاق وللتشريع الوطني

4- بالنسبة للمواضيع المعالجةفيهذه المادة ، كل طرف متعاقد يمنح لمستثمري الطرف الاخر معاملة تكون على الاقل مساوية لتلك التي يخصصها على اقليمه بالنسبة لمستثمري الدولة الاكثر رعاية . ولا تكون هذه المعاملة في أي حال من الاحوال أقل امتيازا من تلك التي يعترف بها القانون الدولي.

المـــادة الخامســة :

التحويـــلات :

1- يمنح كل طرف متعاقد أقيمت على اقليمه استثمارات من طرف مستثمري الطرف المتعاقد الاخر لهوءلاء المستثمرين حرية تحويل أموالهم السائلة وخاصة :

أ) مداخيل الاستثمارات بما فيها الارباح ، والفوائد وعائدات رأس المـــال، الحصص الموزعة والاتاوات .

ب) المبالغ الضرورية لتسديد القروض المحصل عليها بانتظام .

ج) منتوج اعادة تغطية مستحقات الدائن ، والتصفية الكلية أو الجزئيـــة للاستثمارات مع اضافة فـــائض القيمة أو زيادات رأس المال المستثمر.

د) التعويضات المسددة تنفيذا للمادة 4 .

هـ) الاتاوات ووسائل الدفع الاخرى الناتجة عن حقوق الرخصة والمساعدات التجارية والادارية أو التقنية .

2- يسمح أيضا لمواطني الاطراف المتعاقـــدة ، المسموح لهم بالعمـــل فـي اطـار استثمـار معتمـد علـى اقليم الطـرف المتعاقـد الاخر، التحويـل لبلدهـــم الاصلـي قسـط مناسـب مـن مرتباتهـم .

سوق مشتركة أو أي نوع من أنواع المنظمات الاقتصادية الجهوية.

المـــادة الرابعـــة:

اجراءات مانعة أو مقيدة.

1ـ يلتزم كل طرف متعاقد بعدم القيام بأي اجراء لنزع الملكية أو لتأميمها ، أو أي اجراء آخر من شأنه نزع الاستثمـــارات التي يمتلكها مستثمرو الطرف المتعاقد الاخر على اقليمه وذلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

2ـ اذا كانت ضرورة المنفعة العامة ، والامن أو المصلحة الوطنية تبرر تجاوز أحكام الفقرة "1" لهذه المادة ، يجب مراعاة الشروط التالية:

أ) يجب أن تتخذ الاجراءات طبقا لاحكام قانونية.
ب) يجب ألا تكون هذه الاجراءات تمييزية ولا مخالفة لالتزام خاص.
ج) يجب أن تكون مقرونة بالتدابير التي تنص على دفع التعويض المناسب والفعلـي.

3ـ يساوي مبلغ التعويضات القيمة الحقيقية للاستثمارات المعنية عشية اليوم الذي تتخذ فيه الاجراءات أو يعلن عنها فيه .

تسوى التعويضات بعملة قابلة للتحويل يتم الاتفاق عليها ، ويفضل أن تكون عملة الدولة التي ينتمي اليها المستثمر.

يتم تسديد هذه التعويضات بلا تأخير وتحول بكل حرية . وفي حالة تأخـــر الدفع ، تنتج فائدة بالمعدل الرسمي لحقوق السحب الخاصة وقت الاستحقاق مثلمـــا حددها صندوق النقد الدولي.

المـادة الثانيـــة :

ترقيـة الاستثمـارات .

يشجع كل طرف من الاطراف المتعاقدة الاستثمارات على اقليمه من قبـــل مستثمري الطرف الاخر المتعاقد ويتقبل هذه الاستثمارات وفقا لتشريعاته .

ومن بين الاجراءات الاخرى لتشجيع الاستثمارات ، يقوم كل طرف متعاقـــد بترخيص ابرام وتنفيذ عقود الاجازة واتفاقيات المساعدة التجارية والادارية أو التقنيـــة ، على أن تكون لهذه النشاطات علاقة بالاستثمارات .

المـــادة الثالثـــة :

حمـايـــة الاستثمـارات .

1ـ تتمتع كل الاستثمارات ، المباشرة أو غير المباشرة التي تمت من طرف مستثمري أحـــد الاطراف المتعاقدة على اقليم الطرف المتعاقد الاخر بمعاملة منصفة وعادلة .

2ـ مع مراعاة الاجراءات الضرورية للحفاظ على النظام العام ، تتمتع هذه الاستثمارات دوما بأمن وحماية بعيدا عن كل اجراء غير مبرر أو تمييزي يمكن أن يعرقل قانونيا أو فعليـــا تسييرها ، وصيانتها ، واستعمالها ، والتمتع بها أو تصفيتها .

3ـ المعاملة والحماية المعرفتان في الفقرتين 1 و2 لهذه المادة ، يكونان على الاقـــل متساويين بالنسبة لما يتمتع به مستثمرو دولة ثالثة أخرى ولا يكونان بأي حال من الاحوال ، أقل امتيازا مما هو معترف به من قبل القانون الدولي.

4ـ غير أن هـــذه المعاملـــة وهـــذه الحمـاية لا تمتـدان الـــى الامتيـــاز ا ت التي يمنحهـــا طـــرف متعاقـــد الـــى مستثمـري دولـــة ثالثـــة بموجـــب مشاركتـه أو مـــساهمتـه فـــي منطقـــة للتبـــادل الحـــر ، اتحـــاد جمـــركـــى ،

ب) " الشركات " وتعني كل شخص معنوي أسس طبقا للتشريعات البلجيكية اللكسمبورغية أو الجزائرية ، وله مقره الاجتماعي على اقليم بلجيكا، اللكسمبورغ أو الجزائر.

2- كلمة " استثمارات " وتبين كل عنصر من الاصول مهما كان نوعه ، وكل حصة مباشرة أو غير مباشرة نقدية كانت أم عينية أم خدمات ،مستثمرة أو أعيد استثمارها في أي قطاع نشاط اقتصادي مهما كان نوعه . وتعتبر في نظر هذا الاتفاق ، على سبيل المثال لا الحصر ، كاستثمارات :

أ) الأملاك المنقولة والعقارية وكذلك الحقوق العينية مثل الرهن العقاري ، الامتيازات ، والرهن الحيازي وحق الانتفاع والحقوق المماثلة .

ب) الأسهم ، الحصص الاجتماعية ، وكل شكل من الأشكال الأخرى للمشاركة حتى وان كانت تمثل أقلية أو غير مباشرة في الشركات المؤسسة على اقليم أحد الاطراف المتعاقدة .

جـ) الالتزامات ، الديون وحقوق في الخدمات التي لها قيمة اقتصادية .

د) حقوق المؤلف ، حقوق الملكية الصناعية ، الأساليب التقنية ، الأسماء المسجلة والمحل التجاري.

هـ) امتيازات القانون العام أو الامتيازات التعاقدية (لاسيما تلك المتعلقة بالتنقيب ، والزرع ، واستخراج أو استغلال الموارد الطبيعية) فيما يتصل بالحقوق الناتجة مباشرة عن الاتفاقيات المبرمة ما بين المستثمر المستفيد من الامتياز وصاحب الامتياز .

لايمكن أن يمس أي تعديل للشكل القانوني الذي تم في اطاره استثمار أو اعادة استثمار الممتلكات ورؤوس الأموال ، صفة الاستثمارات في مفهوم هذا الاتفاق .

3- كلمة " مداخيل" تشير الى المبالغ الناتجة عن الاستثمار بصفة غير مطلقة وخاصة : الأرباح والفوائد ، وزيادة رأس المال والأرباح الموزعة والتعويضات ، والاتاوات . .

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

اتفـــــــــاق

بين الاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللكسمبورغي وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، يتعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمـــارات.

ان حكومة مملكة بلجيكا المتصرفة بأسمها الخاص وباسم حكومة الدوق الكبير (Grand - Duché de Luxembourg) للكسمبورغ، بموجب الاتفاقات الموجودة.

و

حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبيـــــة

- رغبة منهما في تدعيم التعاون الاقتصادي بينهما، بخلق ظروف ملائمة لانجاز استثمارات من طرف رعايا أحد الطرفين المتعاقدين على إقليم الطرف المتعاقد الاخر.

اتفقتا علـى مايلـي:

المـــادة الاولـــى:

تعـــريـــــف.

لتطبيـــق هـــذا الاتفـــاق،

1- كلمة " مستثمرين" تشير الى:

أ) " الوطنيون" وتعني كل شخص طبيعي يعتبر حسب تشريع الدول المتعاقدة من رعايا بلجيكا، اللكسمبورغ أو متمتـــع بالجنسيـــة الجزائريـــة.

[DUTCH TEXT — TEXTE NÉERLANDAIS]

OVEREENKOMST

TUSSEN DE BELGISCH-LUXEMBURGSE ECONOMISCHE UNIE

EN

DE ALGERIJNSE DEMOKRATISCHE VOLKSREPUBLIEK

INZAKE DE WEDERZIJDSE BEVORDERING

EN

BESCHERMING VAN INVESTERINGEN

OVEREENKOMST TUSSEN DE BELGISCH-LUXEMBURGSE ECONOMISCHE UNIE EN DE ALGERIJNSE DEMOKRATISCHE VOLKSREPUBLIEK INZAKE DE WEDERZIJDSE BEVORDERING EN BESCHERMING VAN INVESTERINGEN

DE REGERING VAN HET KONINKRIJK BELGIE,
krachtens bestaande overeenkomsten mede uit de naam van de Regering van het Groothertogdom Luxemburg

en

DE REGERING VAN DE ALGERIJNSE DEMOKRATISCHE VOLKSREPUBLIEK

VERLANGEND hun economische samenwerking te ontwikkelen door gunstige voorwaarden te scheppen voor de verwezenlijking van investeringen door onderdanen van een Overeenkomstsluitende Partij op het grondgebied van de andere Overeenkomstsluitende Partij,

ZIJN OVEREENGEKOMEN ALS VOLGT :

ARTIKEL 1

DEFINITIES

Voor de toepassing van deze Overeenkomst,

1. betekent het begrip "investeerders" :
   a) de "onderdanen", dit wil zeggen elke natuurlijke persoon die volgens de Belgische, Luxemburgse of Algerijnse wetgeving onderdaan is van België, van Luxemburg of die de Algerijnse nationaliteit heeft;
   b) de "vennootschappen", dit wil zeggen elke rechtspersoon die is opgericht overeenkomstig de Belgische, Luxemburgse of Algerijnse wetgeving en die zijn maatschappelijke zetel heeft op het grondgebied van België, van Luxemburg of van Algerije.

2. betekent het begrip "investering" om het even welke vorm van activa en elke rechtstreekse of onrechtstreekse inbreng in speciën, in natura of in werk, die worden belegd of herbelegd in om het even welke economische sektor.
Als investeringen in de zin van deze overeenkomst gelden namelijk, maar niet uitsluitend .
   a) de roerende en onroerende goederen alsook alle andere zakelijke rechten, zoals hypotheken, voorrechten, panden, vruchtgebruik en gelijkaardige rechten;
   b) de aandelen, deelbewijzen en alle andere vormen van deelneming, zelfs minoritair of onrechtstreeks, in vennotschappen die zijn opgericht op het grondgebied van een Overeenkomstsluitende Partij;
   c) de obligaties,vorderingen en rechten op enige prestatie met economische waarde;
   d) de auteursrechten, rechten van industriële eigendom, technische procédés, gedeponeerde namen en handelsfondsen;
   e) de publiekrechtelijke of contractuele .concessies (waaronder die op het gebied van de prospektie, de teelt, de ontginning of winning van natuurlijke rijkdommen) voor wat de rechten betreft die rechtstreeks voortvloeien uit tussen de investeerder concessiehouder en de concessiegever afgesloten contracten.

Veranderingen van de juridische vorm waarin de activa en kapitalen werden geïnvesteerd of geherinvesteerd brengen hun kwalifikatie als "investering" als bedoeld in deze Overeenkomst niet in het gedrang.

3. betekent het begrip "inkomsten" de bedragen die voortvloeien uit een investering, en namelijk maar niet uitsluitend, de winsten, intresten, kapitaalaangroei, dividenden, royalties of vergoedingen.

ARTIKEL 2

BEVORDERING VAN INVESTERINGEN.

Elke Overeenkomstsluitende Partij moedigt de investeringen op haar grondgebied door investeerders van de andere Overeenkomstsluitende Partij aan en laat die investeringen toe in overeenstemming met haar wetgeving.
Naast andere maatregelen tot aanmoediging van de investeringen, laat elke Overeenkomstsluitende Partij in het bijzonder het sluiten en uitvoeren toe van licentiecontracten en van akkoorden inzake commerciële, administratieve of technische bijstand, voor zover die aktiviteiten verband houden met investeringen.

ARTIKEL 3

BESCHERMING VAN DE INVESTERINGEN.

1. Alle rechtstreekse en onrechtstreekse investeringen door investeerders van een Overeenkomstsluitende Partij genieten op het grondgebied van de andere Overeenkomstsluitende Partij een billijke en rechtvaardige behandeling.

2. Tenzij maatregelen nodig zijn ter handhaving van de openbare orde, genieten die investeringen een voortdurende zekerheid en bescherming, met uitsluiting van elke ongerechtvaardigde of discriminatoire maatregel die, in rechte of in feite, het beheer, de instandhouding, het gebruik, het genot of de vereffening ervan zou kunnen belemmeren.

3. De in de paragrafen 1 en 2 omschreven behandeling en bescherming zijn ten minste gelijk aan die welke de investeerders van een derde Staat genieten en mogen in geen geval minder gunstig zijn dan die welke het internationaal recht waarborgt.

4. Die behandeling en bescherming strekken zich evenwel niet uit tot de voorrechten die een Overeenkomstsluitende Partij toekent aan investeerders van een derde Staat, op grond van haar lidmaatschap of associatie met een vrijhandelszone, een douane-unie, een gemeenschappelijke markt of een internationale economische organisatie van enige andere aard.

ARTIKEL 4

EIGENDOMBEROVENDE OF -BEPERKENDE MAATREGELEN.

1. Elke Overeenkomstsluitende Partij verbindt zich ertoe geen enkele maatregel tot onteigening of nationalisatie te treffen, noch enige andere maatregel die tot gevolg zou hebben dat aan de investeerders van de andere Overeenkomstsluitende Partij rechtstreeks of onrechtstreeks het bezit zou worden ontnomen van de investeringen die hen toebehoren op haar grondgebied.

2. Wanneer een afwijking van paragraaf 1 wordt gerechtvaardigd door het openbaar nut, de veiligheid of het nationaal belang, dan moeten de volgende voorwaarden vervuld worden :

a) de maatregelen worden genomen volgens wettelijke procedures;

b) ze zijn noch discriminatoir, noch strijdig met een bijzondere verbintenis;

c) ze gaan vergezeld van maatregelen die voorzien in de betaling van een aangepaste en reële schadeloosstelling.

3. Het bedrag van de schadeloosstelling moet overeenstemmen met de werkelijke waarde van de betrokken investering op de dag vóór de datum waarop de maatregelen worden getroffen of bekendgemaakt.
De schadeloosstelling wordt betaald in een overeen te komen convertibele munt, bij voorkeur in de munt van de Staat waartoe de investeerder behoort. Ze wordt onverwijld uitgekeerd en kan vrij worden overgemaakt.
Bij achterstal van betaling, brengt ze interest op tegen de officiële rentevoet van het Bijzonder Trekkingsrecht, zoals die door het Internationaal Monetair Fonds wordt vastgesteld voor de datum waarop de schadeloosstelling eisbaar wordt.

4. Voor de in dit artikel behandelde kwesties verleent elke Overeenkomstsluitende Partij aan de investeerders van de andere Partij een behandeling die ten minste gelijk is aan die welke ze op haar grondgebied geeft aan de investeerders van de meest begunstigde natie. Die behandeling is in geen geval minder gunstig dan die welke het internationale recht waarborgt.

ARTIKEL 5

OVERMAKINGEN.

1. Elke Overeenkomstsluitende Partij verleent aan de investeerders van de andere Overeenkomstsluitende Partij die op haar grondgebied investeringen hebben verricht, de vrije overmaking van hun liquide middelen, en inzonderheid van :

a) de inkomsten uit de investeringen, met inbegrip van de winsten,intresten, kapitaalopbrengsten,dividenden, royalties;
b) de bedragen die nodig zijn voor de terugbetaling van regelmatig aangegane leningen;
c) de opbrengst van schuldvorderingen of van een gehele of gedeeltelijke vereffening van de investeringen, met inbegrip van de meerwaarden of verhogingen van het geïnvesteerde kapitaal;
d) de ingevolge artikel 4 betaalde schadeloosstellingen;
e) de retributies en andere betalingen ingevolge licentierechten of commerciële, administratieve of technische bijstand.

2. De onderdanen van een Overeenkomstsluitende Partij die uit hoofde van een toegelaten investering op het grondgebied van de andere Overeenkomstsluitende Partij mogen werken, mogen tevens een passend deel van hun loon overmaken naar hun land van oorsprong.

3. De in de leden 1 en 2 bedoelde overmakingen gebeuren tegen de wisselkoers die van toepassing is op de datum van overmaking en overeenkomstig de deviezenreglementering die van kracht is in de Staat op wiens grondgebied de investering werd gedaan.

4. Elke Overeenkomstsluitende Partij levert de nodige vergunningen af om ervoor te zorgen dat de overmakingen onverwijld kunnen gebeuren, zonder andere lasten dan de gebruikelijke taksen en kosten.
De in dit artikel vermelde waarborgen zijn ten minste gelijk aan die welke in gelijkaardige gevallen worden gegeven aan de investeerders van de meest begunstigde natie.

ARTIKEL 6

SUBROGATIE.

1. Indien een Overeenkomstsluitende Partij of een openbare instelling ervan vergoedingen uitbetaalt aan eigen investeerders op grond van een garantie voor een investering, dan erkent de andere Overeenkomstsluitende Partij dat de rechten van de schadeloosgestelde investeerders zijn overgedragen aan de Overeenkomstsluitende Partij of de betrokken openbare instelling, die als verzekeraar is opgetreden.
Net als de investeerders, en binnen de grenzen van de overgedragen rechten, kan de verzekeraar door subrogatie de rechten van deze investeerders doen gelden en de erop betrekking hebbende vorderingen uitoefenen.
De subrogatie in de rechten strekt zich ook uit tot de rechten tot overmaking en arbitrage vermeld in de artikelen 5 en 9.
Die rechten kunnen door de verzekeraar worden uitgeoefend ten belope van de hoegrootheid van het risico die door de garantie wordt gedekt, en door de investeerder die de verzekering geniet, ten belope van de hoegrootheid van het risico die niet wordt gedekt.

2. In verband met de overgedragen rechten kan de andere Overeenkomstsluitende Partij aan de verzekeraar die in de rechten van de schadeloosgestelde investeerder is getreden, de verplichtingen opleggen die wettelijk of contractueel op die investeerder rusten.

ARTIKEL 7

TOEPASBARE REGELS.

Als een kwestie in verband met de investeringen niet alleen door deze Overeenkomst maar ook door de nationale wetgeving van een Overeenkomstsluitende Partij wordt geregeld, of door internationale overeenkomsten waarbij de Partijen partij zijn of worden, dan kunnen de investeerders van de andere Overeenkomstsluitende Partij zich beroepen op de bepalingen die voor hen het gunstigst zijn.

ARTIKEL 8

BIJZONDERE OVEREENKOMSTEN.

1. Investeringen waarvoor een specifiek akkoord werd gesloten tussen een Overeenkomstsluitende Partij en investeerders van de andere Partij, zijn onderworpen aan de bepalingen van deze Overeenkomst en aan die van het specifieke akkoord.

2. Elke Overeenkomstsluitende Partij leeft steeds de verbintenissen na die ze tegenover investeerders van de andere Overeenkomstsluitende Partij is aangegaan.

ARTIKEL 9

REGELING VAN GESCHILLEN MET BETREKKING TOT DE INVESTERINGEN.

1. Van elk investeringsgeschil tussen een Overeenkomstsluitende Partij en een investeerder van de andere Overeenkomstsluitende Partij wordt door de meest gerede partij schriftelijk kennis gegeven.
In de mate van het mogelijke wordt dat geschil op minnelijke wijze geregeld tussen de partijen bij het geschil.

2. Bij gebrek aan een minnelijke regeling tussen de partijen bij het geschil, rechtstreeks of via een verzoeningsprocedure langs diplomatieke weg, binnen zes maanden na de kennisgeving, wordt het geschil op verzoek van één der partijen bij het geschil voor arbitrage voorgelegd aan het Internationaal Centrum voor Regeling van Investeringsgeschillen (I.C.S.I.D.), dat is opgericht door het "Verdrag tot regeling van investeringsgeschillen tussen Staten en onderdanen van andere Staten", ter ondertekening opengesteld te Washington op 18 maart 1965, zodra elke Overeenkomstsluitende Staat tot dat Verdrag is toegetreden. Zolang die laatste voorwaarde niet is vervuld, stemt elke Overeenkomstsluitende Partij ermee in dat het geschil aan arbitrage wordt onderworpen volgens de regels van het Aanvullende Mechanisme van het I.C.S.I.D.
Met dat doel geeft elke Overeenkomstsluitende Partij haar voorafgaande en onherroepelijke toestemming om elk geschil aan die arbitrage te onderwerpen. Die toestemming houdt in dat zij niet zal eisen dat de interne administratieve of juridische procedures worden uitgeput.

3. Geen Overeenkomstsluitende Partij, die partij is bij een geschil, zal in enig stadium van de arbitrageprocedure of van de uitvoering van een scheidsrechterlijke uitspraak als verweer aanvoeren dat de investeerder die tegenpartij is bij het geschil, een vergoeding ter uitvoering van een verzekeringspolis of van de in artikel 6 van deze Overeenkomst vermelde garantie heeft ontvangen, die het geheel of een gedeelte van zijn verliezen dekt.

4. Het scheidsgerecht beslist op grond van het nationale recht van de Overeenkomstsluitende Partij die partij is bij het geschil en de investering op haar grondgebied heeft, met inbegrip van de regels inzake wetskonflikten, van de bepalingen van deze Overeenkomst, de bepalingen van het specifieke akkoord dat eventueel werd gesloten met betrekking tot de investering, en de beginselen van internationaal recht.

5. De arbitragebeslissingen zijn definitief en bindend voor de partijen bij het geschil. Elke Overeenkomstsluitende Partij verbindt zich ertoe ze uit te voeren overeenkomstig haar nationale wetgeving.

ARTIKEL 10

MEEST BEGUNSTIGDE NATIE.

Voor alle kwesties met betrekking tot de behandeling van investeringen genieten de investeerders van elke Overeenkomstsluitende Partij op het grondgebied van de andere Partij de behandeling van de meest begunstigde natie.

ARTIKEL 11

GESCHILLEN TUSSEN OVEREENKOMSTSLUITENDE PARTIJEN INZAKE INTERPRETATIE OF TOEPASSING.

1. Elk geschil betreffende de interpretatie of de toepassing van deze Overeenkomst moet zo mogelijk worden geregeld langs diplomatieke weg.
2. Bij gebrek aan een regeling langs diplomatieke weg binnen een termijn van zes maanden na de datum waarop van het geschil kennis is gegeven, wordt het op verzoek van één van de

Overeenkomstsluitende Partijen onderworpen aan een arbitrageprocedure die voor elk geval apart als volgt wordt ingesteld :
Elke Overeenkomstsluitende Partij wijst een scheidsrechter aan binnen een termijn van twee maanden vanaf de datum waarop één van de Overeenkomstsluitende Partijen de andere in kennis heeft gesteld van haar voornemen het geschil aan arbitrage te onderwerpen. Binnen twee maanden na hun aanwijzing wijzen de twee scheidsrechters in onderling overleg een onderdaan van een derde Staat aan als voorzitter van het scheidsgerecht.
Indien deze termijnen worden overschreden, kan één van de Overeenkomstsluitende Partijen de Secretaris-generaal van de Organisatie der Verenigde Naties verzoeken de scheidsrechter of scheidsrechters te benoemen, die nog niet aangewezen werden.
Indien de Secretaris-generaal onderdaan is van een Overeenkomstsluitende Partij, of als hij om een andere reden verhinderd is, wordt de Adjunct-Secretaris-generaal, die het hoogst in anciënniteit is, verzocht die benoeming te doen.

3. Het aldus samengestelde scheidsgerecht stelt zijn eigen procedureregels vast. Zijn beslissingen worden bij meerderheid van stemmen genomen en zijn definitief en bindend voor de Overeenkomstsluitende Partijen.
In voorkomend geval, zal elke Overeenkomstsluitende Partij het scheidsgerecht mogen verzoeken de interpretatie van zijn beslissingen te bevestigen.

4. Elke Overeenkomstsluitende Partij draagt de kosten die zijn verbonden aan de aanwijzing van haar scheidsrechter. Behalve wanneer het scheidsgerecht daar anders over beslist, worden de uitgaven met betrekking tot de aanwijzing van de derde scheidsrechter en de werkingskosten van het scheidsgerecht gelijkelijk gedragen door de Overeenkomstsluitende Partijen.

ARTIKEL 12

VOORAFGAANDE INVESTERINGEN.

Deze Overeenkomst is ook van toepassing op de investeringen verricht vòòr haar inwerkingtreding door investeerders van één Overeenkomstsluitende Partij op het grondgebied van de andere Partij, op voorwaarde dat die investeringen in overeenstemming

zijn met de wetten en reglementen van die laatste Partij, die van kracht zijn op de datum van ondertekening van deze Overeenkomst.

ARTIKEL 13

INWERKINGTREDING EN DUUR

1. Deze Overeenkomst treedt in werking één maand na de datum waarop de Overeenkomstsluitende Partijen hun akten van bekrachtiging hebben uitgewisseld.
Ze blijft van kracht gedurende een termijn van tien jaar.
Tenzij een Overeenkomstsluitende Partij ze ten minste zes maanden vòòr het einde van de geldigheidstermijn opzegt, wordt ze telkens stilzwijgend verlengd voor een nieuwe termijn van tien jaar, en elke Overeenkomstsluitende Partij heeft het recht ze op te zeggen met kennisgeving ten minste zes maanden vòòr het einde van de lopende geldigheidstermijn.

2. Investeringen die vòòr de datum van beëindiging van deze Overeenkomst werden verricht, blijven onder haar toepassing vallen gedurende een termijn van tien jaar na die datum.

TEN BLIJKE, WAARVAN, de ondergetekende vertegenwoordigers, daartoe gemachtigd door hun onderscheiden regering, deze Overeenkomst hebben ondertekend.

GEDAAN te Algiers op 24 april 1991 in twee oorspronkelijke exemplaren in de Nederlandse, de Franse en de Arabische taal, zijnde de drie teksten gelijkelijk rechtsgeldig.

VOOR
DE BELGISCH-LUXEMBURGSE
ECONOMISCHE UNIE

Robert URBAIN
Minister van Buitenlandse Handel

VOOR DE REGERING
VAN DE ALGERIJNSE DEMOKRATISCHE
VOLKSREPUBLIEK

Smaïl GOUMEZIANE
Minister belast met de
organisatie van de Handel

[FRENCH TEXT — TEXTE FRANÇAIS]

ACCORD ENTRE L'UNION ÉCONOMIQUE BELGO-LUXEMBOURGEOISE ET LA RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE CONCERNANT L'ENCOURAGEMENT ET LA PROTECTION RÉCIPROQUES DES INVESTISSEMENTS

Le Gouvernement du Royaume de Belgique, agissant tant en son nom qu'en celui du gouvernement du grand-duché de Luxembourg, en vertu d'accords existants, et

Le Gouvernement de la République Algérienne Démocratique et Populaire.

Désireux de renforcer leur coopération économique en créant des conditions favorables à la réalisation d'investissements par des ressortissants de l'une des Parties contractantes sur le territoire de l'autre Partie contractante,

Sont convenus de ce qui suit :

Article premier. Définitions

Pour l'application du présent Accord,

1. le terme « investisseurs » désigne :

a) les « nationaux », c'est-à-dire, toute personne physique qui, selon la législation des États contractants, est considérée eomme citoyen de la Belgique, du Luxembourg ou ayant la nationalité algérienne;

b) les « sociétés », c'est-à-dire, toute personne morale constituée conformément à la législation belge, luxembourgeoise ou algérienne, et ayant son siège social sur le territoire de la Belgique, du Luxembourg ou de l'Algerie.

2. le terme « investissements » désigne tout élément d'actif quelconque et tout apport direct ou indirect en numéraire, en nature ou en services, investi ou réinvesti dans tout secteur d'activité économique, quel qu'il soit.

Sont considérés notamment, mais non exclusivement, comme des investissements au sens du présent Accord :

a) les biens meubles et immeubles ainsi que tous autres droits réels tels que hypothèques, privilèges, gages, usufruit et droits analogues;

b) les actions, parts sociales et toutes autres formes de participations, même minoritaires ou indirectes, aux sociétés constituées sur le territoire de l'une des Parties contractantes;

c) les obligations, créances et droits à toutes prestations ayant une valeur économique;

d) les droits d'auteur, les droits de propriété industrielle, les procédés techniques, les noms déposés et le fonds de commerce;

e) les concessions de droit public ou contractuelles (notamment celles relatives à la prospection, la culture, l'extraction ou l'exploitation de ressources naturelles) pour ce qui

touche aux droits résultant directement des conventions conclues entre l'investisseur concessionnaire et le concédant.

Aucune modification de la formc juridique dans laquelle les avoirs et capitaux ont été investis ou réinvestis n'affecte leur qualification d'investissements au sens du présent Accord.

3. le terme « revenus » désigne les sommes produites par un investissement et notamment, mais non exclusivcment, les bénéfices, intérêts, accroissements de capital, dividendes, royalties ou indcmnités.

Article 2. Promotions des investissements

Chacune des Parties contractantes encourage les investissements sur son territoire par des investisseurs de l'autre Partie contractante et admet ces investissements en conformité de sa législation.

Entre autres mcsures d'encouragement des investissements, chaque Partie contractante autorise la conclusion et l'exécution de contrats de licence et de conventions d'assistance commerciale, administrative ou technique, pour autant que ces activités aient un rapport avec les investissements.

Article 3. Protection des investissements

1. Tous les investissements. directs ou indirects, effectués par des investisseurs de l'une des Parties contractantes, jouissent, sur le territoirc de l'autre Partie contractante, d'un traitement juste et équitable.

2. Sous réserve des mesures nécessaires au maintien de l'ordre public, ces investissements jouissent d'une sécurité et d'une protection constantes, excluant toute mesure injustifiée ou discriminatoire qui pourrait entraver, en droit ou en fait, leur gestion, leur entretien, leur utilisation, leur jouissance ou leur liquidation.

3. Le traitement et la protection définis aux paragraphes 1er et 2 du présent article sont au moins égaux à ceux dont jouissent les investisseurs d'un État tiers et ne sont, en aucun cas, moins favorables que ceux reconnus par le droit international.

4. Toutefois, ce traitement et cette protection ne s'étendent pas aux privilèges qu'une Partie contractante accorde aux investisseurs d'un État tiers, en vertu de sa participation ou de son association à une zone de libre échange, une union douanière, un marché commun ou toute autre forme d'organisations économiques régionales.

Article 4. Mesures privatives et restrictives de propriété

1. Chacune dcs Parties contractantes s'engagc à ne prendre aucune mesure d'cxpropriation ou de nationalisation ni aucunc autre mesure dont l'effet est de déposséder directement ou indirectement les investisseurs de l'autre Partie contractante des investissements qui leur appartiennent sur son territoire.

2. Si des impératifs d'utilité publique, de sécurité ou d'intérêt national justifient une dérogation au paragraphe 1er, du présent article, les conditions suivantes doivent être remplies :

a) les mesures sont prises selon une procédure légale;

b) elles ne sont ni discriminatoires, ni contraires à un engagement spécifique;

c) elles sont assorties de dispositions prévoyant le paiement d'une indemnité adéquate et effective.

3. Le montant des indemnités correspondra à la valeur réelle des investissements concernés à la veille du jour où les mesures ont été prises ou rendues publiques.

Les indemnités sont réglées dans une monnaie convertible à convenir, de préférence dans celle de l'État auquel appartient l'investisseur.

Elles seront versées sans délai et librement transférables. En cas de retard de paiement, elles porteront intérêt au taux officiel du Droit de Tirage Spécial à la date de leur exigibilité tel que fixé par le Fonds Monétaire International.

4. Pour les matières réglées par le présent article, chaque Partie contractante accordera aux investisseurs de l'autre Partie un traitement au moins égal à celui qu'elle réserve sur son territoire aux investisseurs de la nation la plus favorisée. Ce traitement ne sera en aucun cas moins favorable que celui reconnu par le droit international.

Article 5. Transferts

1. Chaque Partie contractante, sur le territoire de laquelle des investissements ont été effectués par des investisseurs de l'autre Partie contractante, accorde à ces investisseurs le libre transfert de leurs avoirs liquides et notamment :

a) des revenus des investissements y compris les bénéfices, intérêts, revenus de capital, dividendes, royalties;

b) des sommes nécessaires au remboursement d'emprunts régulièrement contractés;

e) du produit des recouvrements de créances, de la liquidation totale ou partielle des investissements, en incluant les plus-values ou augmentations du capital investi;

d) des indemnités payées en exécution de l'article 4;

e) des redevances et autres paiements découlant des droits de licence et de l'assistance commerciale, administrative ou technique.

2. Les nationaux de chacune des Parties contractantes autorisés à travailler au titre d'un investissement agréé sur le territoire de l'autre Partie contractante, sont également autorisés à ransférer dans leur pays d'origine une quotité appropriée de leur rémunération.

3. Les transferts visés aux paragraphes 1er et 2 sont effectués au taux de change applicable à la date de ceux-ci et en vertu de la réglementation des changes en vigueur dans l'État sur le territoire duquel l'investissement a été effectué.

4. Chacune des Parties contractantes délivrera les autorisations nécessaires pour assurer sans délai l'exécution des transferts, et ce sans autres charges que les taxes et frais usuels.

Les garanties prévues par le présent article sont au moins égales à celles accordées en des cas analogues aux investisseurs de la nation la plus favorisée.

Article 6. Subrogation

1. Si l'une des Parties contractantes ou un organisme public de celle-ci paie des indemnités à ses propres investisseurs en vertu d'une garantie donnée pour un investissement, l'autre Partie contractante reconnaît que les droits des investisseurs indemnisés ont été transférés à la Partie contractante ou à l'organisme public concerné, en sa qualité d'assureur.

Au même titre que les investisseurs, et dans les limites des droits ainsi transférés, l'assureur peut par voie de subrogation, exercer et faire valoir les droits desdits investisseurs et les revendications y relatives.

La subrogation des droits s'étend également aux droits à transfert et à arbitrage visés aux articles 5 et 9.

Ces droits et actions peuvent être exercés par l'assureur dans les limites de la quotité du risque couverte par le contrat de garantie, et par l'investisseur bénéficiaire de la garantie, dans les limites de la quotité du risque non couverte par le contrat.

2. En ce qui concerne les droits transférés, l'autre Partie contractante peut faire valoir à l'égard de l'assureur, subrogé dans les droits des investisseurs indemnisés, les obligations qui incombent légalement ou contractuellement à ces derniers.

Article 7. Règles applicables

Lorsqu'une question relative aux investissements est régie à la fois par le présent Accord et par la législation nationale de l'une des Parties contractantes ou par des conventions internationales existantes ou souscrites par les Parties dans l'avenir, les investisseurs de l'autre Partie contractante peuvent se prévaloir des dispositions qui leur sont les plus favorables.

Article 8. Accords particuliers

1. Les investissements ayant fait l'objet d'un accord particulier entre l'une des Parties contractantes et des investisseurs de l'autre Partie seront régis par les dispositions du présent Accord et par celles de cet accord particulier.

2. Chacune des Parties contractantes assure à tout moment le respect des engagements qu'elle aura pris envers les investisseurs de l'autre Partie contractante.

Article 9. Règlement de différends relatifs aux investissements

1. Tout différend relatif aux investissements, entre une Partie contractante et un investisseur de l'autre Partie contractante, fait l'objet d'une notification écrite de la part de la partie la plus diligente.

Dans la mesure du possible, ce différend est réglé à l'amiable entre les parties au différend.

2. À défaut de règlement amiable par arrangement direct entre les parties au différend ou par conciliation par la voie diplomatique dans les six mois à compter de sa notification, le différend est soumis, à la demande de l'une ou l'autre des parties au différend, à l'arbitrage du Centre international pour le Règlement des Différends relatifs aux Investissemens (C.I.R.D.I.), créé par « la Convention pour le règlement des différends relatifs aux investissements entre États et ressortissants d'autres États », ouverte à la signature à Washington, le 18 mars 1965, lorsque chaque État partie au présent Accord sera membre de celle-ci. Aussi longtemps que cette condition n'est pas remplie, chacune des Parties contractantes consent à ce que le différend soit soumis à l'arbitrage conformément au règlement du Mécanisme supplémentaire du C.I.R.D.I.

À cette fin, chacune des Parties contractantes donne son consentement anticipé et irrévocable à ce que tout différend soit soumis à cet arbitrage. Ce consentement implique qu'elles renoncent à exiger l'épuisement des recours administratifs ou judiciaires internes.

3. Aucune des Parties contractantes, partie à un différend, ne soulèvera d'objection, à aucun stade de la procédure d'arbitrage ni de l'exécution d'une sentence d'arbitrage, du fait que l'investisseur, partie adverse au différend, aurait perçu une indemnité couvrant tout ou partie de ses pertes en exécution d'une police d'assurance ou de la garantie prévue à l'article 6 du présent Accord.

4. Le tribunal arbitral statuera sur la base du droit national de la Partie contractante partie au litige sur le territoire de laquelle l'investissement est situé, y compris les règles relatives aux conflits de lois, des dispositions du présent Accord, des termes de l'accord particulier qui serait intervenu au sujet de l'investissement, ainsi que des principes de droit international.

5. Les sentences d'arbitrage sont définitives et obligatoires pour les parties au différend. Chaque Partie contractante s'engage à exécuter les sentences en conformité de sa législation nationale.

Article 10. Nation la plus favorisée

Pour toutes les questions relatives au traitement des investissements, les investisseurs de chacune des Parties contractantes bénéficient, sur le territoire de l'autre Partie, du traitement de la nation la plus favorisée.

Article 11. Différends d'interprétation ou d'application entre les Parties contractantes

1. Tout différend relatif à l'interprétation ou à l'application du présent Accord doit être réglé, si possible, par la voie diplomatique.

2. À défaut de règlement par la voie diplomatique dans un délai de six mois à compter de la date à laquelle il a été soulevé, le différend sera soumis, à la demande de l'une ou l'autre des Parties contractantes, à une procédure d'arbitrage mise en oeuvre, pour chaque cas particulier, de la manière suivante :

Chaque Partie contractante désignera un arbitre dans un délai de deux mois à compter de la date à laquelle l'une des Parties contractantes a fait part à l'autre de son intention de soumettre le différend à arbitrage.

Dans les deux mois suivant leur désignation, les deux arbitres désignent d'un commun accord un ressortissant d'un État tiers qui sera président du tribunal arbitral.

Si ces délais n'ont pas été observés, l'une ou l'autre Partie contractante invitera le Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies à procéder à la nomination de l'arbitre ou des arbitres non désignés.

Si le Secrétaire général est ressortissant de l'une ou l'autre Partie contractante ou si, pour une autre raison, il est empêché d'exercer cette fonction, le Secrétaire général adjoint le plus ancien sera invité à procéder à cette nomination.

3. Le tribunal ainsi constitué fixera ses propres règles de procédure. Ses décisions seront prises à la majorité des voix; elles seront définitives et obligatoires pour les Parties contractantes. Le cas échéant, chaque Partie contractante pourra inviter le tribunal arbitral à confirmer l'interprétation de ses décisions.

4. Chaque Partie contractante supportera les frais liés à la désignation de son arbitre. À moins que le tribunal n'en dispose autrement, les debours inhérents à la désignation du troisième arbitre et les frais de fonctionnement du tribunal seront supportés, à parts égales, par les Parties contractantes.

Article 12. Investissements antérieurs

Le présent Accord s'applique également aux investissements effectués, avant son entrée en vigueur, par des investisseurs de l'une des Parties contractantes sur le territoire de l'autre Partie contractante, pour autant que lesdits investissements soient conformes aux lois et règlements de cette dernière Partie, en vigueur à la date de la signature de l'Accord.

Article 13. Entrée en vigueur et durée

1. Le présent Accord entrera en vigueur un mois à compter de la date à laquelle les Parties contractantes auront échangé leurs instruments de ratification.

Il reste en vigueur pour une période de dix ans.

À moins que l'une des Parties contractantes ne le dénonce au moins six mois avant l'expiration de sa période de validité, il est chaque fois reconduit tacitement pour une nouvelle période de dix ans, chaque Partie contractante se réservant le droit de le dénoncer par une notification introduite au moins six mois avant la date d'expiration de la période de validité en cours.

2. Les investissements effectués antérieurement à la date d'expiration du présent Accord lui restent soumis pour une période de dix ans à compter de cette date.

En foi de quoi, les représentants soussignés, dûment autorisés par leurs Gouvernements respectifs, ont signé le présent Accord.

Fait à Alger, le 24 avril 1991, en deux originaux, chacun en langues française, néerlandaise et arabe, les trois textes faisant également foi.

Pour l'Union économique Belgo-Luxembourgeoise :

ROBERT URBAIN
Ministre du Commerce extérieur

Pour le Gouvernement de la République Algérienne Démocratique et Populaire :

SMAÏL GOUMEZIANE
Ministre Délégué à l'Organisation du Commerce

[TRANSLATION - TRADUCTION]

AGREEMENT BETWEEN THE BELGO-LUXEMBOURG ECONOMIC UNION AND THE PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA ON THE RECIPROCAL PROMOTION AND PROTECTION OF INVESTMENTS

The Government of the Kingdom of Belgium, acting both on its own behalf and on behalf of the Government of the Grand Duchy of Luxembourg under existing agreements, and

The Government of the People's Democratic Republic of Algeria,

Desiring to strengthen their economic cooperation by creating favourable conditions for investments by nationals of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party,

Have agreed as follows:

Article 1. Definitions

For the purposes of this Agreement,

1. The term "investors" shall mean:

(a) "Nationals", i.e. any natural person who, under the legislation of the Contracting States, is deemed a citizen of Belgium or Luxembourg or who has Algerian nationality;

(b) "Companies", i.e. any legal person constituted in accordance with Belgian, Luxembourg or Algerian legislation and having its registered office in the territory of Belgium, Luxembourg or Algeria.

2. The term "investments" shall mean any kind of assets or any direct or indirect contribution in cash, in kind or in services, invested or reinvested in any sector of economic activity whatsoever.

The following shall more particularly, though not exclusively, be considered as investments for the purposes of this Agreement:

(a) Movable and immovable property as well as any other rights in rem, such as mortgages, liens, pledges, usufructs and similar rights;

(b) Shares, company shares, and any other form of participation, including minority or indirect participation, in companies constituted in the territory of either Contracting Party;

(c) Bonds, claims and rights to any benefit having an economic value;

(d) Copyrights, industrial property rights, technical processes, registered trade names and business assets;

(e) Concessions granted under public law or under contract (including concessions for prospecting, cultivating, mining or development of natural resources) in respect of rights directly resulting from agreements concluded between the investor operating under a concession and the authority granting the concession.

Any change in the legal form in which assets and capital have been invested or reinvested shall not affect their status as investments for the purposes of this Agreement.

3. The term "income" shall mean the amounts yielded by an investment and more particularly, though not exclusively, profits, interest, capital gains, dividends, royalties and compensation.

Article 2. Promotion of investments

Each Contracting Party shall encourage investments in its territory by investors of the other Contracting Party and shall admit such investments in accordance with its legislation.

In particular, each Contracting Party shall authorize the conclusion and execution of licensing contracts and commercial, administrative or technical assistance agreements, insofar as such activities are related to investments.

Article 3. Protection of investments

1. All direct or indirect investments made by investors of one Contracting Party shall be accorded fair and equitable treatment in the territory of the other Contracting Party.

2. Subject to the measures necessary for the maintenance of public order, such investments shall be safeguarded and protected at all times and shall not be subjected to any unreasonable or discriminatory measure that might, de jure or de facto, impede their management, maintenance, use, enjoyment or liquidation.

3. The treatment and protection defined in paragraphs 1 and 2 of this article shall be at least equal to the treatment and protection enjoyed by investors of a third State and in no case less favourable than the treatment and protection recognized by international law.

4. Nevertheless, such treatment and protection shall not include privileges which may be extended by either Contracting Party to investors of a third State in connection with its participation in or association with a free trade area, a customs union, a common market or any other form of regional economic organization.

Article 4. Measures of expropriation or restriction in respect of property

1. Each Contracting Party undertakes to refrain from taking any expropriation or nationalization measure or any other measure which could cause investors of the other Contracting Party to be dispossessed, directly or indirectly, of the investments belonging to them in its territory.

2. Should considerations of public or national interest or security justify derogation from paragraph 1 of this article, the following conditions must be fulfilled:

(a) The measures shall be taken in accordance with a legal procedure;

(b) They shall be neither discriminatory nor contrary to a specific commitment;

(c) They shall be accompanied by provisions for the payment of adequate and effective compensation.

3. The amount of compensation shall correspond to the market value of the investments concerned on the day prior to the adoption or publication of the measures.

Compensation shall be paid in a convertible currency to be agreed, preferably that of the State of which the investor is a national. It shall be paid without delay and be freely transferable. In the event of a delay in payment, it shall accrue interest at the official rate of the Special Drawing Right on its due date, which rate shall be set by the International Monetary Fund.

4. In respect of matters governed by this article, each Contracting Party shall grant investors of the other Contracting Party a treatment which shall be at least equal to the treatment granted in its territory to investors of the most favoured nation. This treatment shall in no case be less favourable than the treatment recognized by international law.

Article 5. Transfers

1. A Contracting Party in whose territory investments have been made by investors of the other Contracting Party shall grant to these investors the free transfer of their liquid assets, including:

(a) Income from investments, including profits, interest, capital earnings, dividends and royalties;

(b) Amounts necessary for repayment of duly contracted loans;

(c) Proceeds from the recovery of debts and the total or partial liquidation of investments, including capital gains or increases in the invested capital;

(d) Compensation paid pursuant to article 4;

(e) Royalties and other payments deriving from licences and commercial, administrative or technical assistance.

2. Nationals of either Contracting Party who have been authorized to work in the territory of the other Contracting Party in connection with an approved investment shall also be permitted to transfer an appropriate portion of their earnings to their country of origin;

3. The transfers referred to in paragraphs 1 and 2 shall be effected at the rate of exchange applicable on the date of transfer and in accordance with the exchange regulations in force in the State in whose territory the investment has been made.

4. Each Contracting Party shall issue the necessary authorizations to ensure that the transfers can be made without delay and free of charges other than the usual taxes and costs.

The guarantees provided by this article shall be at least equal to the guarantees accorded in similar cases to investors of the most favoured nation.

Article 6. Subrogation

1. If one Contracting Party or a public agency of that Party pays compensation to its own investors under an investment guarantee, the other Contracting Party shall recognize that the rights of compensated investors have been transferred to the Contracting Party or public agency in question, in its capacity as insurer.

In the same way as investors and within the limits of the rights thus transferred, the insurer may, by means of subrogation, exercise and invoke the rights of such investors and claims relating thereto.

The subrogation of rights shall also extend to the transfer and arbitration rights referred to in articles 5 and 9.

These rights may be exercised and these actions taken by the insurer within the limits of the portion of the risk covered by the contract of guarantee and by the investor who has received the guarantee within the limits of the portion of the risk not covered by the contract.

2. As far as the transferred rights are concerned, the other Contracting Party may invoke against an insurer subrogated into the rights of the compensated investors their obligations under law or contract.

Article 7. Applicable rules

If a matter relating to investments is governed both by this Agreement and by the national legislation of either Contracting Party or by an international convention now existing or signed by the Parties in the future, investors of the other Contracting Party may invoke the provisions which are most favourable to them.

Article 8. Specific agreements

1. Investments made pursuant to a specific agreement concluded between one Contracting Party and investors of the other Party shall be governed by the provisions both of this Agreement and of the specific agreement.

2. Each Contracting Party shall at all times ensure respect for the commitments which it has made to investors of the other Contracting Party.

Article 9. Settlement of investment disputes

1. Any investment dispute between one Contracting Party and an investor of the other Contracting Party shall be the subject of a written notification from the party which acts first.

As far as possible, the dispute shall be settled amicably between the parties.

2. In the absence of an amicable settlement by direct agreement between the parties to the dispute or by conciliation through the diplomatic channel within six months from its notification, the dispute shall be submitted, at the request of either party to the dispute, to arbitration by the International Centre for Settlement of Investment Disputes (ICSID), established by the Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of Other States, opened for signature in Washington on 18 March 1965, provided that each State party to this Agreement is a signatory of the Convention. If this condition is not met, each of the Contracting Parties shall agree to submission of the dispute to arbitration in accordance with the Additional Facility Rules of ICSID.

To this end, each Contracting Party shall agree in advance and irrevocably to the submission of any dispute to such arbitration. Such consent implies that the Contracting Parties shall waive the right to demand that the domestic administrative and judicial remedies should first be exhausted.

3. Neither Contracting Party that is a party to a dispute shall object at any stage of the arbitration procedure or of the execution of the arbitral award to the receipt by the investor who is the other party to the dispute of compensation covering all or part of his losses under an insurance policy or the guarantee referred to in article 6 of this Agreement.

4. The arbitral tribunal shall base its decision on the national law of the Contracting Party which is a party to the dispute in whose territory the investment is located, including the rules relating to conflict of laws, on the provisions of this Agreement and the terms of any specific investment agreement, and on the principles of international law.

5. Arbitral awards shall be final and binding on the parties to the dispute. Each Contracting Party shall undertake to execute such awards in accordance with its national legislation.

Article 10. Most favoured nation

In all matters relating to the treatment of investments, investors of each Contracting Party shall enjoy most-favoured-nation treatment in the territory of the other Party.

Article 11. Disputes between the Contracting Parties relating to the interpretation or application of the Agreement

1. Any dispute relating to the interpretation or application of this Agreement shall be settled, if possible, through the diplomatic channel.

2. Failing settlement through the diplomatic channel within six months from the date on which the dispute arose, it shall be submitted at the request of either Contracting Party to an arbitration procedure to be implemented in each particular case in the following manner:

Each Contracting Party shall appoint one arbitrator within two months from the date on which one Contracting Party notifies the other of its intention to submit the dispute to arbitration. Within two months from their appointment, the two arbitrators shall designate by common accord a national of a third State to serve as chairman of the arbitration panel.

If these time limits are not met, either Contracting Party shall invite the Secretary-General of the United Nations to make the necessary appointment or appointments.

If the Secretary-General is a national of either Contracting Party or if, for any other reason, he is prevented from performing this function, the most senior Under-Secretary-General shall be invited to make this appointment.

3. The panel thus constituted shall adopt its own rules of procedure. Its decisions shall be taken by majority vote; its decisions shall be final and binding on the Contracting Parties. If necessary, either Contracting Party may invite the arbitration panel to confirm the interpretation of its decisions.

4. Each Contracting Party shall bear the cost of appointing its arbitrator. The cost of appointing the third arbitrator and the panel's operating costs shall be borne equally by the Contracting Parties, unless otherwise decided by the panel.

Article 12. Previous investments

This Agreement shall also apply to investments made before its cntry into force by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party, provided that such investments are in conformity with the latter Party's laws and regulations, which were in force on the date of signature of the Agreement.

Article 13. Entry into force and duration

1. This Agreement shall enter into force one month from the date on which the Contracting Parties exchange their instruments of ratification.

It shall remain in force for a period of ten years.

Unless one of the Contracting Parties denounces it at least six months before the expiry of its period of validity, it shall be tacitly extended each time for a further period of ten years, each Contracting Party reserving the right to denounce it by notification given at least six months before the expiry of the current period of validity.

2. Investments made before the date of the expiry of this Agreement shall remain governed by it for a period of ten years from that date.

In witness whereof, the undersigned representatives, duly authorized by their respectivc Govcrnments, have signed this Agreement.

Done at Algiers, on 24 April 1991, in duplicate, in the French, Dutch and Arabic languages, all three texts being equally authentic.

For the Belgo-Luxembourg Economic Union:

ROBERT URBAIN
Minister of Foreign Trade

For the Government of the People's Democratic Republic of Algeria:

SMAIL GOUMEZIANE
Minister with special responsibility for the organization of trade